على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير
مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
وان اريد التضمني تزاد لفظ دال لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته
على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى
غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم
ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر
ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما
علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة ولبعضه
عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم اي بعد ما علمت
الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي
هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الاهم
الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد
بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان
المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا
لم يوجد صارف وهنا قد وجد مانع فتدبر هو ما اي شيء لفظا
او غيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها
والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من

لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون آخر الكلمة
فعلا او اسما حقيقيا او حكميا مرفوعا او منصوبا على وجه مخصوص
من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول البعض لئلا
ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة الجر
والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب
فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني المقتضية اولا بها
الثابتة المقتضية للاعراب على التعيين فيخرج ياء المتكلم
بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت
كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم
لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد الا ان
يقال ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة و
تمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود
القصاص فلا دور انما يلزم ان لو كان هذا التعريف اسميا
يقصد تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا الاصطلاح لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع افراده وكيفية اعمالها وشرائطها
كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي
مذكور فيه وفقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة

Copyright © King Saud University